

## معايير تطبيق المقاطعة على المشاريع الفلسطينية-الإسرائيلية المشتركة

تؤمن الحملة بأن العقوبات والمقاطعة ضد إسرائيل في شتى المجالات تعتبر من أشكال المقاومة المدنية للاضطهاد الاستعماري الإسرائيلي، المبنى على الفكر الصهيوني العنصري. كما تعتقد بأنها إذا طبقت عالمياً تصبح مؤثرة وفاعلة في النضال من أجل إنهاء الاضطهاد، كما أثبتت تجربة جنوب أفريقيا.

لذا، تدعو الحملة إلى مقاطعة كافة أشكال العمل والتعاون والمشاريع المشتركة مع الجهات الإسرائيلية المختلفة بشكل عام، وتستنهي من ذلك تلك الأنشطة والعلاقات التي تتم في سياق يخدم بشكل واضح أهداف النضال الوطني الفلسطيني. وبينما يشارك بعض الأكاديميين والمثقفين والمهنيين الفلسطينيين في مشاريع مشتركة لأهداف فردية (مادية أو معنوية أو مهنية)، تشارك الغالبية في هذه المشاريع من منطلق قناعتها بأنها تخدم بذلك أهداف النضال الوطني عموماً، بما فيها تنمية المجتمع. ولكن للأسف، فإن الغالبية الساحقة لهذه المشاريع، كما تعلمنا التجربة، تلحق أضراراً ملموسة بالنضال ضد الاضطهاد، بالذات في السياق العالمي، سواء ميز المشاركون ذلك أم لا. لذا اقتضت الحاجة لصياغة معايير واضحة للحكم في ضرورة تطبيق المقاطعة على هذه المشاريع.

إن المبدأ الأساسي الذي يكمن خلف هذه المعايير هو وجوب مقاطعة أي نشاط أو مشروع مشترك يضر النضال الفلسطيني -- من أجل التحرير وتقرير المصير والعودة والمساواة -- أكثر مما يفيد. إن المشاريع المشتركة التي تدعي "الحياد السياسي" أو التي تهدف إلى التنمية أو تطوير البحث العلمي أو الوضع الصحي أو ترشيد استهلاك المياه أو الفن من أجل الفن دون أن تدين الاحتلال والاضطهاد هي في الواقع مضللة ومضرة، تحديداً لأنها تتجاهل الاضطهاد وبالتالي تساهم في إضفاء الشرعية عليه. بالإضافة إلى ذلك، فهي تساهم في ترسيخ صورة إسرائيل كدولة متميزة في مجالات العلم والبحث والفن. إن الدخول في علاقات توصف بـ "اللا-سياسية" في ظروف الاضطهاد والقمع الراهنة يعبر في الحقيقة عن موقف سياسي بامتياز، أي الإحجام المتعمد عن مقاومة الاضطهاد أو حتى التفكير فيه.

البعض يبرر مشاركته في المشاريع المشتركة مع الإسرائيليين بذريعة الاستفادة من التقدم الإسرائيلي البارز في المجالات المختلفة (بالذات في مجال الصحة والزراعة والمياه والعلوم والتكنولوجيا)، وهذا برايمهم يفيد في بناء وتطوير مؤسساتنا للتحضير لدولتنا المستقبلية. يتغاضى هذا الطرح عن قضيتين محوريّتين: (1) أن هذه المشاريع المشتركة تستثمر من قبل إسرائيل للتغطية على جرائمها وتحديداً لمنع وصولنا لحقوقنا الوطنية، وبالتالي تبقى أي استفادة علمية ثانوية في المحصلة النهائية بالمقارنة مع الضرر الذي تحدثه هذه المشاريع. (2) أن هناك دول دول متطورة أخرى في العالم (بالذات تلك التي توفر التمويل للمشاريع أصلاً!) نستطيع أن نحصل منها على تدريب أو تطوير مهارات دون أن نساهم في تشريع أو إدامة الاضطهاد الإسرائيلي.

بالإضافة إلى ذلك، ومن منظور برغماتي بحت، فقد أثبتت أكثر من عشر سنوات من المشاريع المشتركة في شتى المجالات فشلاً ذريعاً في تحقيق تقدم يذكر حتى في تلك المجالات "اللا-سياسية"، لأن العائق الجوهري أمام التقدم فيها جميعاً كان ولا يزال الاحتلال. وفي المقابل، استغلت إسرائيل هذه المشاريع لتشرع استعمارها وعنصريتها أمام العالم أو لتحرف الأنظار عن جرائمها ضد الشعب الفلسطيني بعناصره الثلاثة، وبالتالي كانت مكاسبها أكبر بما لا يقارن مع الفئات الذي حققه الفلسطينيون المشاركون في تلك المشاريع.

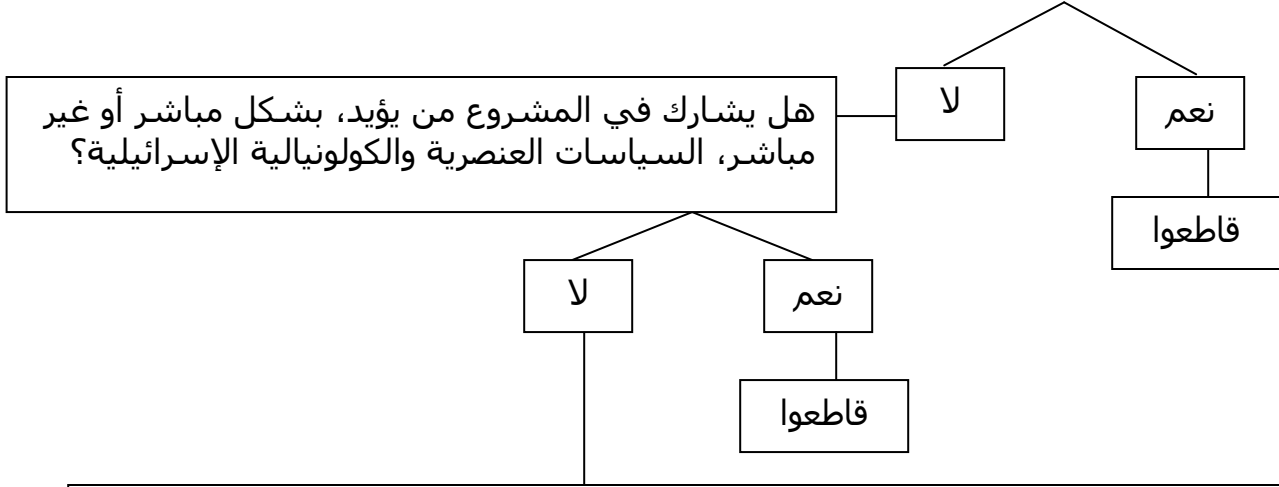
كما يجب هنا توضيح موقفنا الراض للمشاريع المشتركة التي ترعاها بعض منظمات الأمم المتحدة والتي تدعي الحياد والبعد عن السياسة. إذ يلاحظ في الآونة الأخيرة زيادة المشاريع المشتركة في مجالي البحث العلمي والرعاية الصحية برعاية مؤسسات دولية كالْيونسكو ومنظمة الصحة العالمية. والقاسم المشترك بينها جميعاً هو التجنب التعسفي لإدانة الاحتلال وأشكال الاضطهاد الإسرائيلي الأخرى للشعب الفلسطيني، على عكس دور هذه المنظمات في مقاطعة جنوب أفريقيا بالماضي.

أما المشاريع المشتركة التي تساهم في إنهاء الاحتلال أو إزالة أشكال الاضطهاد الإسرائيلي الأخرى، فقبل مشاركتنا فيها يجب أن ندرسها ونحللها (حسب المعايير المقترحة أدناه) للتأكد من تعبيرها عن أسس البرنامج الوطني الفلسطيني من جهة، وعدم اشتراطها تنازلنا عن أحد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني من جهة أخرى، لأن ذلك يلحق ضرراً كبيراً بالقضية الفلسطينية، حتى لو أتت من وراء هذه المشاريع بعض الفوائد العلمية أو الفنية أو المالية.

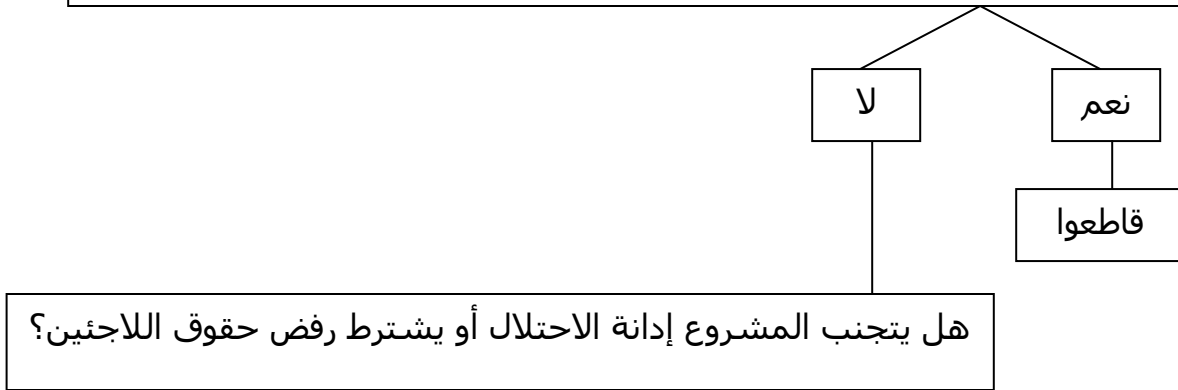
أما في حالات الطوارئ القصوى، كانتشار وباء أو حدوث كارثة طبيعية أو بيئية تستوجب التعاون الفلسطيني-الإسرائيلي بشكل جلي، فمن الواضح أن مبدأ المقاطعة يجب أن يخضع لمبادئ أخلاقية أسمى تتعلق بالحفاظ على الحياة البشرية.

## الأسئلة التالية تضع معاييراً تساعد في اتخاذ القرار بالمشاركة أو المقاطعة في المشاريع المشتركة المطروحة:

هل يتضمن المشروع مشاركة رسمية إسرائيلية (جميع الجامعات وأغلب المؤسسات البحثية حكومية، مثلاً)، في الرعاية أو التمويل أو مكان الانعقاد؟



هل يدّعي منظمو المشروع أنه "غير سياسي"، أو يهدف إلى غايات فنية أو علمية أو صحية "بحتة"، مثلاً؟ هل يدعو فقط للحوار أو للتغلب على "الحواجز النفسية"؟



هل تشاركون في هذا المشروع بضمير مرتاح؟ هل أنتم مقتنعون حقاً بأنه يفيد القضية الفلسطينية بشكل عام؟

للاستفسار أو للمزيد من التأكد، الرجاء الكتابة لنا على بريدنا الإلكتروني:  
[pacbi@pacbi.org](mailto:pacbi@pacbi.org)

